

يكون موجدا لبعض الأجزاء وينقطع اليه سلسلة العلول
لكون الموجود الخارج عن جميع كمكثات واجبا بالذات
ولا يكون ذلك لبعض معلولات شي من أجزاء
الجملة لا متناع اجتماع العلتين المستقلتين على
معلول واحد اذ الكلام في المؤثر المستقل بالاجاد
فلازم الخلف من وجهين لان المفروض ان سلسلة
غير منقطعة وان كل جزء منها معلول لجزء آخر كذا في
ويسمى برهان التطبيق وعليه التعويل في كل
ما يدعى تناهيه انه لو وجدت سلسلة غير متناهية
الى علة محضنة تنقص من طرفها المتناهي واحدا
فيحصل جملتان احديهما من العلول المحض
والثانية من الذي فوقه ثم نطبق بينهما ما كان
وقع بازا وكل جزء من التامة جزء من الناقصة لو
تساوى الكل والجزء وهو محال وان لم يقع ولا يتصور
الابان يوجد جزء من التامة لا يكون بازا جزء
من الناقصة لو افقطع الناقصة بالضرورة ولتامة
لا تزيد عليها الا واحد على ما هو المفروض فيلزم
تناهيها ضرورة ان الزائد على المتناهي بالمتناهي
متناه الثالث انه لو لم ينته سلسلة العلل والمعلولات

الى علة لا تكون معلولا لشيء لزم عدم تكافؤ المقتضى
واللازم بطلان نقول لو كان المضا فان متكافئين
لزم انتهاء السلسلة الى علة محضنة والمقدم
حق لان معناه انهما بحيث اذا وجد احدهما في العقل
او في الخارج وجد الآخر واذا انتفى وجه اللزوم
ان للمعلول الآخر يشتمل على معلولية محضنة وكلما
فوقه على عليية ومعلولية فلو لم ينته الى ما يشتمل
على عليية محضنة لزم معلولية بلا عليية وللقوم
في التعبير عن هذا الاستدلال عبارتان احدهما
لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لزم
زيادة عدد المعلول على عدد العلة وهو بطل ضرورة
تكافؤ العلية والمعلولية وبيان اللزوم ان كل
علة في سلسلة فهو معلول على ما هو مفروض
وليس كل ما هو معلول فيها علة كالمعلول الآخر
وثانيها نأخذ جملة من العليات التي هي في هذه
السلسلة واخرى من معلويات شمر نطبق بينهما
فان زادت احاديهما على الاخرى بطل تكافؤ
العليية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون
بازاء كل معلولية عليية وبالعكس وان لم يزد لزم عليية بلا

بلا معلولية ضرورة ان في الجانب المتناهي معلولية بلاعلية
 كما في المعلول الاخير فلزم تخلف لان التقدير عدم انتهاء السلسلة
 الى علة محضه الرابع انا نعزل المعلول المحض من السلسلة
 المفروضة ونجعل كلاما من الاحاد التي فوقه متعديا باعتبار
 وصفي لعلية والمعلولية لان شيئا من حيث انه علة
 مغاير له من حيث انه معلول فجعلنا متغايرتان بالاعتبار
 احديهما العلة والاخرى المعلولات ويلزم عند التطبيق
 بينهما زيادة وصف العلوية ضرورة سبق العلة على
 المعلول فان كل علة لا ينطبق على معلولها في مرتبتها بل على
 معلول علتها المتقدمة عليها بمرتبة لخروج المعلول الاخير
 لعدم كونه معروضا للعلوية فيلزم زيادة مراتب العلة بوحدة
 والابطال لتسبق اللازم للعلة ومعنى زيادة مرتبة العلوية
 ان يوجد علة لا يكون معلولا وفيه انقطاع للسلسلتين
 الخامس ان السلسلة المفروضة من العلة والمعلولات
 الغير متناهية اما ان تكون منقسمة بمتساوين فيكون
 زوجا او لا فيكون فردا وكل زوج فهو اقل بواحد من
 فرد بعدد كالاربعة من الخمسة وكل فرد فهو اقل بواحد من
 زوج بعدد كالاخمسة من الستة وكل عدد يكون اقل من
 عدد اخر يكون متناهيها بالضرورة كيف لا وهو محصور بين

فيحصل ٢٧

حاصرتيها ابتداءه وذلك الواحد الذي بعده ورد باننا لا نسلم
ان كل ما لا ينقسم بمقتضى ما بين فهو فرد وانما يلزم لو كانت
متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص عدد المتناهى
وقد يطوى حديثا الزوجية والفردية فيقال كل عدد فهو قابل
للزيادة فيكون اقل من عدد فيكون متناهيا ولنمنع ظاهر
قوله فصل فليقال الصورة في كل من الصورة والمادة
والغاية يقال بالاشتراك لمعنى غير ما سبق فالصورة للهئية
لخاصة في امر قابل له وحدة بحسب الذات او بحسب الاعتبار
والمادة لمحل تلك الهئية كالبياض والجسم وهذا الاعتبار
يصح اضافة كل منهما الى الآخر والظاهر ان اطلاق الصورة
والمادة في المركبات الصناعية مثل السيف والستير والبيت
يكون بهذا المعنى لان الهئية التي احدثها التجار وسوها
الصورة الستيرية انما هي عرض قائم بالخشب والجوهر
حاليها وكذا صورة السيف والبيت والغاية لما
ينتهي اليه الفعل وان لم يكن له جهة عليية واحتياج
من الفعل اليه كالعثور على الكثر في حفرة البربل وان لم
يكن للفاعل قصد واختيار كنهايت الحركات الغير ارادية مثل
الوصول الى الأرض لهبوط الحجر وبهذا الاعتبار اثبتوا القوى
الطبيعية والاسباب لاتفاقية غايات وقا لا ما يتأدى اليه

اليه السبب ان كان تأديه دائماً واكثر وافى غاية
 ذاتية والاتفاقية كمن حفر بئراً فوجد كزاً وتحقيقه
 ان العلة قد يتوقف عليته على مورد خارجة عن ذاتها غير
 دائمة ولا أكثرية معها فيقال لها بدون الشرائط علة
 اتفاقية فان اتفق حصول الشرائط معها ترتب المعلول عليها
 لا محالة فيسمى ذلك المعلول بالنسبة الى العلة وحدها
 غاية اتفاقية وان كان باعتبار النسبة اليها مع جميع
 الشرائط غاية ذاتية **قوله** ولما كان الوجود عندنا هو الله تعالى
 الاحكام السابقة للعلة الفاعلية بمعنى المؤثر ككونها
 متناهية الاثار انما هي على رأى من يجعل بعض الممكنات
 مؤثراً في البعض كالفلاسفة وكثير من الملبسين واما على
 رأى القائلين باستناد الكل الى الله تعالى ابتداءً فغف
 عليه الممكن جري العادة بان الله تعالى يخلق شيئاً
 عقيب ذلك الممكن بحيث يتبادر الى العقل ان وجوده
 موقوف على وجوده بحيث يصح ان يقال وجد فوجد من
 غير ان يكون له تاثير فيه فعلة الاحراق تكون هي النار
 لا الماء وان وجد عقيب محاسنها وعلة اكل زيد لا يكون
 شرب عمرو وان وجد عقيبه **قوله باب في الأعراض** الباب
 الثالث في الأعراض وصدوره بتقسيم الوجود لينساق الى بيان

اقسام لا عراض اما عند المتكلمين فالوجود ان لم يكن مسبوقا
بالعدم فقد يم وان كان مسبوقا به فحادث والقديس
هو الواجب تع وصفاته الحقيقية والحادث اما متخير بالذات
وهو الجوهر واما حاله في المتخير بالذات متخير بتعيينه وهو عرض
واما ما لا يكون متخيلا ولا حاله في المتخير فلم يعدده من اقسام
الوجود لانه لم يثبت وجوده وربما يستدل على امتناعه
بانه لو وجد لشارك الكباري تع في التجرد ويحتاج في امتياز
الى فصل في تركيب وضعفه ظاهر لان الاشتراك في العواض
سببا السلبية لا يوجب التركيب والعرض اما ان يكون
مختصا بالحي كالحيوة وما يتبعها من العلم والقدرة والارادة
والكلام والادراكات اعني الاحساس بالحواس الظاهرة وبباطنة
واما ان لا يكون مختصا به وهي الاكوان والمحسوسات فالاكوان
اربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وزاد بعضهم
الكون الاول وهو الحصول في الخير عقب العدم والمحسوسات
المدركات بالبصر والسمع والشم والذوق واللمس على ما
يسيجي تفصيلها وجعل بعضهم الاكوان من المبصرات
واما عند الفلاسفة فالوجود في الخارج ان كان وجوده
لذاته بمعنى انه لا يفتقر في وجوده الى شئ اصلا فهو الواجب
والا فالمكن والممكن ان استغنى عن الموضوع فجوهر والافرن

فرض والمراد بالموضوع محل يقوم بحال فالصورة انما تدخل
في تعريف الجوهر دون العرض لانها وان افترقت الى المحل لکنها
مستغنية عن الموضوع فان المحل اعم من الموضوع كما ان الحال
اعم من العرض ثم خروج الواجب عن تعريف الجوهر حيث قيد الوجود
بالامكان ظاهرة لو وكذلك اذا لم يقيد مثل موجود لا في
موضوع فان معناه ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع
وليس للواجب ماهية ووجود زائد عليها ومعنى وجود العرض
في المحل ان وجوده في نفسه هو وجوده في محله بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر بخلاف وجود
الجسم في المكان فانه امر مغاير لوجوده في نفسه مترتب
عليه زائل عنه عند الانتقال الى مكان اخر وتحقيق ذلك ان
ملاقات موجود لوجود بالتمام لا على سبيل التماسه والمجاورة
بل بحيث لا يكون بينهما تباين في الوضع ويحصل للثاني
صفة من الاول كملاقات السواد للجسم فيسمى جلولا والوجود
الاول حالا والثاني محلا والحال قد يكون بحيث لا يتقوم
ولا يتحصل المحل بدونه فيسمى صورة ومحلهما مادة وقد
يكون بخلافه فيسمى الحال عرضا والمحل موضوعا **قوله** واجناسه
اجناس الاعراض بحكم الاستقراء تسعة الکم والكيف
والزن والمقي والوضع والملک والاضافة وان يفعل وان يفعل

وعولوا في ذلك على الاستقراء واعترفوا بأنه لا يمكن اثبات كونها
ليست اقل واكثر وان كل ما ذكر في بيان ذلك تكلف لا يخرج عن
ضعف ورداءة **قوله** وامتناع قيام العرض هو قد يكون من الضرورة
ما يشتهر على بعض الأذهان فيورد في المطالب العلمية ويذكر
في معرض الاستدلال ما ينه على مكان الضرورة أو يفيد بيان
الهيئة كامتناع قيام العرض بأكثر من محل واحد بالذات كسواد
الجسم أو بالاجتماع كوحدة العشرة وجودة الهيئة فإن الضرورة
قاضية بأن العرض القائم بهذا المحل يمنع أن يكون هو بعينه
القائم بمحل آخر إلا أنه بين ليستبان تشخص العرض عما هو بالمحل
بمعنى أن محله مستقل بتشخصه فلو قام بمحلين لزم اجتماع
العلتين المستقلتين على معلول واحد هو تشخص ذلك العرض
وبنه عليه بأن حصول العرض الواحد في محلين كحصول الجسم
الواحد في المكانين فلو جاز ذلك لزم جواز هذا وهو ضروري
البطلان وبأنه لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لما حصل الجرم
بأن السواد القائم بهذا المحل غير السواد القائم بذلك لجواز
أن يكون سوادا واحدا قائما بهما واللازم ربط بالضرورة وقد
يكون منها ما لا يحتاج إلى التنبيه أيضا كامتناع قيام العرض
بنفسه فالقول به على ما نقل عن أبي الهذيل إن الله تعالى
بإرادة عرضية حادثة لا في محل يكون مكابرة محضه بخلاف قيام

قيام العرض الواحد بمحلين ولهذا جوزه بعض القدماء من
المتكلمين زعماً منهم أن القرب قائم بالمتقاربين والجوار
بالتجاورين والاخوة بالأخوين إلى ذلك من الإضافات
المتحدة في الجانبين بخلاف مثل الأبوة والبنوة فإن قيام
الأبوة بالأب والبنوة بالابن ورد باناً لا يتم أن الواحد ^{بالشخص}
قائم بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر
غاية الأمر تماثلهما واتحادهما بالنوع ولا يلزم من اشتراك
النوع اشتراك الشخص وهذا للقائم بذلك في غاية الظهور
وجوزه أبو هاشم من المعترلة زعماً منه أن التأليف عرض
قائم بجوهرين ويمتنع قيامه بأكثر من جوهرين حتى أنه إذا ألف
بين أجزاء كثيرة كان بين كل جزئين تأليف مغاير
للتأليف القائم بجزئين آخرين أما الأول فلأن عسر انفكاك
أجزاء الجسم لا بد أن يكون لربط وليس إلا التأليف
لأنه لم يحصل عند اجتماعها وصيرورتها جسماً ما غير
فلا يكون عديماً بل بثبوتها قائماً بشئين ضرورة
ورد بالمنع لجواز أن يكون لسبب امر كإرادة الفاعل
المختار وأما الثاني فلأنه لو قام بأكثر من جزئين كالثلاثة
مثلاً انعدم بانعدام أحد الأجزاء ضرورة انعدام الحال بانعدام
المحل الذي هو جميع الأجزاء واللازم ربط ضرورة بقاء التأليف

كما لا يشك المتألف من مثل الأبوة
والبنوة قائم بمفردة
القائم بهذا
ح

فيما بين الجزئين الباقيين ورد باننا لانتم ان التأليف الثاني
 بين الجزئين هو بعينه التأليف القائم بالثلاثة لم لا يجوز
 ان يتعدى ذلك ويحدث هذا **قوله** ويستحيل انتقاله
 من محله الى اتفق المتكلمين والحكام على امتناع انتقال العرض
 من محل الى محل اخر لان معنى قيام العرض بالمحل هو ان وجوده
 في نفسه ولان تشخص العرض لا يجوز ان يكون لماهية
 والا لزم انحصار الماهية في شخص ضرورة امتناع تخلف
 المعلول عن علته الموجبة ولا لما هو حال في العرض
 والا لزم الدور لان الحال في شئ محتاج اليه متأخر
 عنه في الوجود فلو كان علة لتشخصه كان متقدما
 عليه ولا امر منفصل عنه لان نسبته الى الكل على السواء
 فافادته هذا التشخص دون ذلك ترجح بلا مرجح والله اعلم
 لان الهوية تطلق على التشخص وعلى الوجود الخارجى
 وعلى الماهية من حيث كونها مشخصة وشئ من هذه
 المعاني ليس متقدما على التشخص ليكون علة له فتعين
 ان يكون تشخص العرض لمحله فان قيل يجوز ان يكون
 لامر حال في محله قلنا تنقل الكلام الى علة تشخص ذلك
 ونرجع الامر الى المحل فعلا الدور والتسلسل واذا كان
 تشخصه لمحله امتنع بقاؤه بالشخص عند انتقاله عن ذلك

وجوده في محله فيكون زواله عن ذلك
 المحل زوال الوجود عنه
 ح

عن ذلك المحل ورد باننا لانم ان نسبة المتفصل الى الكل على
السواء لجواز ان يكون له نسبة خاصة الى هذا التعين خاصة
سبما اذا كان مختارا وهو ظاهر ثم ان ما وجد فيما يجاور النار
من الحرارة او المسك من الرائحة او نحو ذلك ليس بطريق الانتقال
اليه بل لحدوث فيه باحداث الفاعل المختار عندنا وبحصول
الاستعداد للمحل ثم الاضافة عليه من المبدأ عند الفلاسفة
قوله وفي جواز قيامه بالعرض خلاف جمهور المتكلمين
على انه يمتنع قيام العرض بالعرض تمسكا بوجهين الاول
ان معنى قيام العرض بالمحل انه تابع له في التجزؤ فليقوم به
العرض ببيان يكون متجزئا بالذات ليصح كون الشيء تبعاله
في التجزؤ والمتجزئ بالذات ليس للجوهر الثاني انه لو قام
عرض بعرض فلا بد بالآخرة من جوهر ينتهي اليه سلسلة
الأعراض ضرورة امتناع قيام العرض بنفسه ورح فقيام
بعض الأعراض ببعض ليس اولى من قيام الكل بذلك
الجوهر بل هذا اولى لان القايم بنفسه الحق بان يكون محلا
مقوما للحال ولان الكل في حيز ذلك الجوهر تبعاله وهو
معنى القيام واعترض على الوجهين باننا لانم ان معنى
قيام شيء بالشيء التبعية في التجزؤ بل معناه اختصاص
الشيء بالشيء بحيث يصير تبعاله وهو منعوتاً به كاختصاص

البياض بالجسم لا الجسم بالمكان والقيام بهذا
المعنى لا يختص بالمتخير كما في صفات الله تعالى عند التكثير
وصفات الجواهر المجردة عند الفلاسفة فضلا ان يختص
بالمتخير لا بالتبعية ثم انتهاء قيام العرض للجواهر مالا
تعارض فيه الا انه لا يوجب قيام الكل به بجواز ان يكون الاختصاص
الناعت فيما بين بعض الأعراف بان يكون عرضا لغير العرض
للبجواهر الذي اليه الانتهاء كالسرعة للحركة والملاسة
للسطح والاستقامة للخط فان المنعوت حقيقة بهذه
الأعراض هي تلك لا الجسم فلم هذا جوزت الفلاسفة قيام
العرض بالعرض وزعموا ان النقطة عرض قائم بالخط والخط
بالسطح بمعنى ان النقطة هو الخط وذا الخط هو السطح
للا الجسم واجاب المتكلمون بان مثل النقطة والخط عديم
ولو سلم فن الجواهر لا الأعراض ومثل الملاسة والاستقامة
على تقدير كونها وجوديا انما يقوم بالجسم وبان السرعة
او البطء ليس عرضا زائدا على الحركة قائما بها بل الحركة امر متد
يتخلله سكناات اقل واكثر باعتبارها قسمي سرعة البطء
ولو سلم ان البطء ليس لتخلل السكناات فطبقات الحركات انواع
مختلفة والسرعة والبطء عائد الى الذاتيات دون العرضيات
او هما من الاعتبارات اللاحقة للحركة بحسب الاضافة الى الحركة

الى حركة اخرى تقطع المسافة المعينة في زمان اقل او اكثر ولهذا
يختلف باختلاف الاضافة فيكون التسريعة بطيئة بالنسبة
الى الأسرع وبالجمله فليس هناك عرض هو الحركة واخر هو سرعة
او البطء **قوله** والجمهور من المتكلمين هم ذهب كثير من المتكلمين
الى ان شيئا من الأعراض لا يبقى زمانين بل كلها على
التقضي والتجدد كالحركة والزمان عند الفلاسفة وبقاؤها
عبارة عن تجدد الأمثال بإرادة الله تعالى وبقاء الجوهر
مشروط بالعرض فمن ههنا يحتاجان في بقائهما الى المؤثر
مع ان علة الاحتياج هو الحدوث لا الامكان واحتجوا عليه
بوجوه الأول ان العرض اسم لما يمتنع بقاءه بدلالة ما أخذ
الاشتقاق يقال عرض بفلان امرأى معنى لا قرار له وهذا
امر عارض وهذا لكالة ليست باصلية بل عارضة ولهذا
يسمى السحاب عارضا وليس اسما لما يقوم بذاته بل لما
يفتقر الى محل يقومه اذ ليس في معناه اللغوي ما يبنى
عن هذا المعنى وهذا الوجه في غاية الضعف لان العروض
في اللغة انما يبنى عن عدم الدوام لا عن عدم البقاء زمانين
او اكثر ولو سلم فلا يلزم في المعنى المصطلح عليه اعتبار هذا
المعنى بالكلمة الثاني انه لو كان باقيا لكان بقاءه عرضا
قائما به ضرورة كونه وصفه واللازم باطل لا استحالة